

مجلة المحاسب العربي



صرخه جديده في عالم المحاسبه



مجلة شهرية
تحت إشراف
وتحرير ثقافتك
المحاسبية

مجلة شهرية من إعداد/وائل مراد
elmosaly7@yahoo.com



مجلة المحاسب العربي



مجلة شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية . كما تهدف المجلة على إلقاء الضوء على بعض المواضيع التي لم يتم طرحها في المنتديات المحاسبية بشكل مباشر وكذا بعض المواضيع المشابهة لما في المنتديات ولكن هنا ستجد لها طابع آخر عن المنتديات . كما تهدف إلى مساعدة جميع المحاسبين والمحاسبات للرقى بعلم المحاسبة . وإذا ما عمل المحاسب أو المحاسبة بجد واجتهاد على الدراسة والتدريب . فإنه ستصبح قادرا/ ستصبحين قادرة على وضع قدميك وبكفاءة على سلم الارتقاء في مجال المحاسبة لما لها أهمية كبرى في هذا العصر .

أهداف المجلة

- خطوات نحو التقدم والرقى في هذا المجال . ابتغاء مرضاة الله .
زيادة وتنمية معلوماتك المحاسبية

الفئات المستهدفة لهذه المجلة

- الموظفون .
- الطلبة في المعاهد والجامعات .
- المهتمون بتعلم علم المحاسبة من مختلف الفئات .

للاتصال بنا



elmosaly7@gmail.com



+96597484057



facebook

<https://www.facebook.com/groups/waelmourad>



اقرأ في هذا العدد

- جدلية العلاقة بين الامن والاقتصاد في ضوء التغيرات المتسارعة
- دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي
- التعديلات على تقرير مراقب لحسابات
- الجوانب المحاسبية لتعديل عقد الشركة
- الجوانب المحاسبية لتعديل عقد الشركة
- خطوات العمل المتعلقة بفتح الإعتمادات الإعتيادية / إستيراد

إهداء مجلة العرب

فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فضحك من ذلك هو وأصحابه حولا كاملا — رواه أحمد، وأبو داود الطيالسي، والزيبر بن بكار في كتاب الفكاهة

وأخرج الزبير قصة أخرى من طريق ربيعة بن عثمان قال: دخل أعرابي على النبي صلى الله عليه وسلم، وأناخ ناقته بفنائها، فقال بعض الصحابة للنعيمة الأنصاري: لو عقرتها فأكلناها، فإننا قد قرمنا إلى اللحم؟ ففعل، فخرج الأعرابي وصاح: واعقره يا محمداً! فخرج النبي صلى الله عليه وسلم فقال: «من فعل هذا؟» فقالوا: النعيمة، فأتبعه يسأل عنه حتى وجده قد دخل دار ضيافة بنت الزبير بن عبد المطلب، واستخفى تحت سرب لها فوقه جريد، فأشار رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم حيث هو فأخرجه فقال له: «ما حملك على ما صنعت؟» قال: الذين دلوك عليّ يا رسول الله هم الذين أمروني بذلك قال: فجعل يمسح التراب عن وجهه ويضحك، ثم غرمها للأعرابي.

وقال الزبير أيضاً: حدثني عمي عن جدي قال: كان خزيمة بن نوفل قد بلغ مائة وخمس عشرة سنة، فقام في المسجد يريد أن يبول، فصاح به الناس: المسجد المسجد، فأخذه نعيمة بن عمرو بيده، وتنحى به، ثم أجلسه في ناحية أخرى من المسجد فقال له: بل هنا، قال: فصاح به الناس فقال: ويحكم، فمن أتى بي إلى هذا الموضع؟! قالوا: نعيمة، قال: أما إن لله عليّ إن ظفرت به أن أضربه بعصاي هذه ضربة تبلغ منه ما بلغت! فبلغ ذلك نعيمة، فمكث ما شاء الله، ثم أتاه يوماً، وعثمان قائم يصلي في ناحية المسجد، فقال لخزيمة: هل لك في نعيمة؟ قال: نعم، قال: فأخذه بيده حتى أوقفه على عثمان، وكان إذا صلى لا يلتفت فقال: دونك هذا نعيمة، فجمع يده بعصاه، فضرب عثمان فشجه، فصاحوا به: ضربت أمير المؤمنين، فقال: من قاذني؟ قالوا: نعيمة، فقال: والله لا تعرضت له بسوء أبداً.

الحمد لله الكريم الوهاب، خلق خلقه من تراب، غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب، ذي الطول لا إله إلا هو إليه المصير، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صاحب الوجه الأنور والجبين الأزهر، إمام الأنبياء وسيد الحنفاء، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه، الذين آمنوا وهدوا إلى الطيب من القول، وهدوا إلى صراط العزيز الحميد.

أما بعد

الإخوة والأخوات الكرام السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بداية أحب أن أقدم بالشكر الجزيل للإستاذ / وليد مراد على ما قدمه للمجلة في هذا العدد من تصميم الغلاف لهذا العدد وكذلك تصميم جميع الصور واللوجوهات الموجودة في هذا العدد فلك منا جميعاً الشكر والتقدير يا إستاذ وليد، كما يسعدنا أن نلتقي في عدد جديد من أعداد مجلة المحاسب العربي على الحب والخير دائماً، اليوم إفتتاحية العدد نتكلم عن صحابي جليل أحبه كثيراً ويدخل إلى قلبي السرور بمجرد أن أسمع أسمه في أي مجلس أنا الصحابي الجليل النعيمة بن عمرو الأنصاري، كان من الصحابة رجل يقال له «نعيمة» كثير المزاح، حلو الفكاهة، وكان يمازح رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن مزحه معه أنه كان لا يدخل المدينة طرفة إلا اشترى منها ثم يجيء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقول: يا رسول الله هذا أهديته لك، فإذا جاء صاحبها يطالب نعيمة بثمانها، جاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فيقول: يا رسول الله، أعط هذا ثمن متاعه، فيقول عليه السلام: «أو لم تهده لي؟» فيقول: يا رسول الله، والله لم يكن عندي ثمنه ولقد أحببت أن تأكله، فيضحك عليه السلام ويأمر لصاحبه بثمانه.

ومن فكاهاته أن أبا بكر خرج قبل وفاة الرسول بعام في تجارة إلى بصرى، ومعه نعيمة و سليط بن حرملة، وكان سليط موكلاً بالطعام، فقال نعيمة لسليط: أطعمني، قال: لا أطعمك حتى يأتي أبو بكر، فقال نعيمة: لأغيطنك، فمروا يقوم فقال لهم نعيمة تشترون مني عبداً لي؟ قالوا: نعم، قال: فإنه عبد له كلام وسيقول لكم: لست بعبد أنا ابن عمه، فإن كان إذا قال لكم هذا تركتموه، فلا تشتروه، ولا تفسدوا علي عبيدي، قالوا: لا! بل نشترى ولا ننظر في قوله، فاشتروه منه بعشر قلائص، ثم جاءوا ليأخذوا «سليطاً» على أنه هو العبد الذي باعه لهم نعيمة فامتنع سليط من الذهاب معهم، فوضعوا في عنقه عمامة وشدوه بها فقال لهم: إنه يتهزأ ولست بعبد، فقالوا له: قد أخبرنا خبرك، ولم يسمعوا كلامه، ثم ساقوه معهم بالقوة، فجاء أبو بكر، فلما علم بالخبر، اتبع القوم فآخبرهم أن نعيمة يمزح، ورد عليهم القلائص وأخذ سليطاً منهم.

مجلة

المحاسب العربي

طريقك لإحتراف المحاسبه

معاً خطوه بخطوه حتي تصل إلي ماتريد
المحاسبه والإحترافيه المطلوبه
لا تقلق فأنت في أيدي أمينه
كل ماهو جديد في عالم المحاسبه
أساسيات المحاسبه حتي الإحتراف

لا شك ان هناك علاقة وثيقة بين الأمن الاجتماعي وبين النمو الاقتصادي، وأن بينهما ترابطاً وثيقاً، وتأثيراً متبادلاً، فكل منهما يؤثر في الآخر، ويتأثر به في نفس الوقت، فبينهما علاقة وثيقة ومتشابكة. ويتضح أثر الأمن في النمو الاقتصادي من عدة جوانب:

أولاً: إن فقدان الأمن على الأموال والأَنْفُس يؤدي الى ضعف الهمم، ويحول دون السعي والكسب، ويورث الكساد الاقتصادي، ويوقف حركة التجارة وتبادل المنافع، ويقلص فرص العمل وتحصيل الرزق، ويحد من استثمار الأموال وتنميتها لأن المناخ الآمن هو أساس قدوم رؤوس الأموال واستقرارها. حيث أن توقعات أفراد المجتمع والمستثمرين لحالة الأمن والاستقرار واستشراف المستقبل سيكون لها أثر على قراراتهم الاقتصادية والاستثمارات الجديدة ، لذا يعتبر الأمن هو الركيزة الأساسية والمؤشر الإيجابي للتنمية الاقتصادية.

وبالمقابل فان توفر الامن يزيد من حجم الاستثمارات ويحرك عجلة الاقتصاد، ويوفر فرص العمل ويقلل من معدلات الجهل والفقر والمرض، ويساعد على التوسع .

العمراني، وبناء المؤسسات والمرافق الخدمية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاه الاجتماعي المنشود.

ثانياً: إن انتشار الأمن يؤدي إلى تخفيض الإنفاق المالي على الأجهزة الأمنية، ومؤسسات مكافحة الجريمة بأنواعها، مما يوفر مزيداً من الإمكانيات والموارد التي توظف لأغراض التنمية ومشروعاتها، بدلاً من ذهابها في سبيل مكافحة الإجرام، وملاحقة المجرمين وتمثل مخصصات الإنفاق، لمكافحة الجريمة في ميزانيات بعض الدول نسبة عالية من جملة الإنفاق الحكومي، مما يشكل عبئاً ثقيلاً على الموارد المالية لهذه الدول، ويؤدي بالضرورة إلى تخفيض حجم الأموال التي كان يمكن أن توجه إلى مشروعات التنمية. وتؤدي إلى الحد من كمية وكيفية النشاط الاقتصادي في المجتمع مما يتسبب في زيادة تكلفة الإنتاج وبالتالي يؤثر على مستوي الأداء في التنمية الاقتصادية في قلة الأرباح والعائد الاقتصادي للمشروعات.

ثالثاً: إن انتشار الأمن، وانحسار الجريمة، يوفر طاقات بشرية كثيرة، تساهم في الإنتاج والنمو الاقتصادي، بعد أن كانت عاملاً من عوامل الهدم الاقتصادي والعمراني ؛ كما تتوفر طاقات أخرى كانت موظفة لمكافحة الجريمة، والحد من انتشارها.

رابعاً : وبما أن التأثير متبادل بين الأمن والتنمية فهذا يعني أن الخلل التنموي وعدم تحقيق متطلبات المواطن يزيدان من معدلات الجريمة، وإحدى المهام الرئيسية لقطاع الأمن هي منع الجريمة قبل وقوعها. لذلك فانه من ابرز مهام المؤسسة الأمنية هو الحفاظ على وتيرة التنمية وسرعة تدفق مخرجاتها لخفض معدلات الجريمة، عن طريق منعها قبل وقوعها.

وقد دلّت سائر أحداث التاريخ البعيد والقريب على أن الحضارة لا تزدهر، وأن الأمم لا ترتقي ولا تتقدم إلا في ظلال الاستقرار الذي ينشأ عن استتباب الأمن للأفراد وللجماعات وللأمم، كما انه أصبح من المعروف إن للأمن علاقة وثيقة بالتنمية الاقتصادية بمفهومها الاقتصادي الضيق حيث تمثل احد المكونات الأساسية للتنمية الشاملة، وترتبط فعالية تكاملها مع غيرها من المكونات الأخرى (الاجتماعية والسياسية والثقافية) بقدرتها على تحقيق انجازات ملموسة تتمثل في إقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من دراسات وتنظيمات، وما يتضمنه من تغيرات في مختلف جوانب الحياة، وإعطاء أولوية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية ذات الانعكاسات الأمنية المباشرة وغير المباشرة وفي مقدمتها مشاكل الفقر والبطالة والعمالة الوافدة وجرائم الأموال المختلفة. وبالتالي فانه لن تتحقق التنمية الشاملة إلا في ظل إطار أمني واسع وشامل، يحقق لها الاستقرار، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة والمهنية، ويساعد على توظيف الطرق والوسائل والنهيات والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة.

حيث أن غياب الأمن يعني عدم احترام حقوق المواطن الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة، وغياب الحماية الاجتماعية وغياب التوزيع العادل للثروة، والاستئثار بالثروة من قبل فئة ضيقة من الناس، مما يهدد وبشكل كبير السلم الأهلي والاستقرار، والذي بدوره يخلق بيئة يغيب عنها الانتعاش في الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يقوض أركان المجتمع ويسمح بتنامي مظاهر العنف والأمراض الاجتماعية المختلفة. وبالتالي يعد الأمن سلعة عامة هامة وحيوية من العسير على الفرد والجماعة الاستغناء عنها، كما أن الأمن ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومركز أساس من مرتكزات تشييد الحضارة فلا امن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن.

واما علم الاقتصاد الحديث فهو ذلك العلم الذي يهتم بترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما من أجل الإشباع الأمثل لحاجيات أفرادها وهذا التعريف يتطلب حين نقلة الى التطبيق الواقعي العملي توفر مناخ أمني متكامل في داخل المجتمع يضمن سير التفاعلات المختلفة اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً في المسار الطبيعي الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافه الكبرى.

وبالتالي فانه يمكن القول ان علاقة الأمن بالتنمية علاقة عكسية إذ لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية ولا يمكن أبداً أن ينمو الاقتصاد ويتطور ويزدهر الاستثمار في ظل الصراعات والنزاعات والحروب ، كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد أن ينهض بالمستوي المعيشي الكريم واللائق.



د - هائل طشطوش

واما علم الاقتصاد الحديث فهو ذلك العلم الذي يهتم بترشيد استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة في مجتمع ما من أجل الإشباع الأمثل لحاجيات أفرادها وهذا التعريف يتطلب حين نقلة الى التطبيق الواقعي العملي توفر مناخ أمني متكامل في داخل المجتمع يضمن سير التفاعلات المختلفة اجتماعيا وسياسياً واقتصادياً في المسار الطبيعي الذي يؤدي إلى تحقيق أهدافه الكبرى.

وبالتالي فانه يمكن القول ان علاقة الأمن بالتنمية علاقة عكسية إذ لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية ولا يمكن أبداً أن ينمو الاقتصاد ويتطور ويزدهر الاستثمار في ظل الصراعات والنزاعات والحروب ، كما لا يعقل أن يعم الأمن في ظل غياب تنمية تلبي حاجات وطموحات المجتمع الذي يريد أن ينهض بالمستوي المعيشي الكريم واللائق.

إشارات رابنية:

أشار القرآن الكريم الى الارتباط الوثيق بين الامن والتنمية في مواضع كثيرة كان ابرزها تلك الآية العظيمة التي امتن الله بها سبحانه وتعالى على قريش بان منحها الامن ووفر لها اسباب الازدهار والتنمية الاقتصادية ، حيث قال تعالى : « الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جَوْعٍ وَأَمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ {٤} » قريش اية ٤.

وفي بيان قيمة الأمن في الازدهار الاقتصادي يشير الخالق جل وعلا الى ذلك في كناية العزيز حيث قال تعالى: وَقَالُوا إِن تَتَّبِعِ الْهْدَىٰ مَعَكَ نَخْطِفُ مِنْ أََرْضِنَا أَوْ لَمْ نَمُكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبَىٰ إِلَيْهِ نَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِّفًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ» القصص آية ٥٧. وَيَضْرِبُ لَنَا الْأَمْثَالَ مِنْ الْأَمَمِ السَّابِقَةِ حيث انه وفي دولة سبأ كان الأمن أحد أهم أسباب الازدهار الاقتصادي قال تعالى: «وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَ الْتِي بَارَكْنَا فِيهَا قَرْيَ ظَاهِرَةً وَقَدَرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سَبْرًا فِيهَا لِيَالِي وَآيَامًا آمِنِينَ» سبأ آية ١٨ ،وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم أهمية الأمن في قوله صلى الله عليه وسلم: «من أصبح آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكانما حيزت له الدنيا»أخرجه الترمذي..

جدلية العلاقة بين الامن والاقتصاد في ضوء التغيرات المتسارعة

مقدمة:

لاشك ان العاقل يدرك ان الشعور بالأمن والاطمئنان هو اساس التقدم والتطور والتفكير والنهضة حيث أن الأمن هو أحد الحاجات الأساسية للإنسان والتي لا يستطيع العيش دونها، فهي لا تقل أهمية عن الطعام والشراب بل قد تتفوق عليهما في كثير من الأحيان، لأن الإنسان لا يهنأ بلقمة العيش دون أن تتوفر له أجواء الأمان والطمأنينة لتناولها. وقد وجد الإنسان نفسه منذ اليوم الأول لحياته بأنه بحاجة إلى الأمن والأمان. وذلك لأن حياته كانت وما تزال حافلة بالتحديات المختلفة التي تهدد كيانه ووجوده.

وهو كذلك على مستوى الأمم والشعوب، كما هو حاله على مستوى الفرد، فهي مسألة هامة ورئيسة في حياة الدول والشعوب والأفراد والمؤسسات على حد سواء، ولما كان هو نقيض الخوف كان لزاماً على كافة الأطراف والجهات العمل على إيجاده وإتباع كافة السبل للمحافظة عليه لما له من أهمية قصوى في الحفاظ على مقدرات الأمم والشعوب في جميع مجالات حياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فانعدام الأمن يعني فناء الأمة ومكتسباتها. وبالتالي القضاء على كيانه واختفائها من قائمة الوجود؛ بسبب ما سوف يصيبها من فوضى تؤدي إلى التفكك والانهدام، ثم الفناء.

تعريف المفهوم:

يعتبر مفهوم الامن مفهوماً جدلياً مطاطياً تحكمه عوامل وظروف متغيرة متبدلة وقد قدم الباحثون والدارسون تعريفات كثيرة لهذا المفهوم ولكن اذا سلمنا بان الأمن ما هو الا مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، ويكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات، حينها ندرك ان الأمن هو الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة والعامل الرئيس في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها، لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل، والبناء وبيعث الطمأنينة في النفوس، وبشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل، حيث أن غياب الأمن يعني عدم احترام حقوق المواطن الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة، وغياب الحماية الاجتماعية وغياب التوزيع العادل للثروة، والاستئثار بالثروة من قبل فئة ضيقة من الناس، مما يهدد وبشكل كبير السلم الأهلي والاستقرار، والذي بدوره يخلق بيئة يغيب عنها الانتعاش في الاستثمار والنمو الاقتصادي، مما يقوض أركان المجتمع ويسمح بتنامي مظاهر العنف والأمراض الاجتماعية المختلفة. وبالتالي يعد الأمن سلعة عامة هامة وحيوية من العسير على الفرد والجماعة الاستغناء عنها، كما أن الأمن ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومركز أساس من مرتكزات تشييد الحضارة فلا امن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن.

مجلة

المحاسب العربي

طريقك لإحتراف المحاسبه
أساسيات المحاسبه
كيف تصبح محاسب محترف
أقصر الطرق في تعليم المحاسبه
تعلم فنون المحاسبه
أسرار المحاسبه الماليه

رئيس مجلس الإدارة: وائل مراد

elmosaly7@yahoo.com

خامساً : يساهم توافر الأمن والاستقرار في ثبات واستمرار العلاقات الاجتماعية، تآلفاً وترابطاً، يتيح الفرصة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أفضل، وتوظيفها بما يحقق نمو ونهضة وتقدم المجتمع وفي كافة الصُّعَد. ومن هنا ندرك أهمية الأمن، وأن الناس أفراداً وجماعات بأمس الحاجة إليه، بل إن حاجتهم إليه تبلغ مبلغ الضرورات، التي لا يمكن أن تستقيم الحياة وتنتظم أحوالها بدونها. ولما كان الأمن بهذه المثابة من الأهمية وشدة الاحتياج إليه، كان تحقيقه من أهم واجبات الدول والحكومات على مر العصور، بل لم تقم الدول والحكومات أصلاً إلا لإقامة مصالح الناس، وتحقيق الأمن والاستقرار لهم، وتسيير شؤونهم، ونشر العدل في صفوفهم، ومنع التعادي والتظالم فيما بينهم. وترى كثير من الأبحاث والدراسات المعاصرة أن على المجتمع إذا ما أراد أن يوفر الأمن الاقتصادي والاجتماعي فإنه لا بد من توفير هذه العناصر التي لا يمكن لها إلا إقامة نظام مثالي اقتصادي اجتماعي باعتباره المحصلة النهائية للجهود العلمية المخططة، حيث إن التنمية الاقتصادية وما تعنيه من تشغيل كامل للموارد المتاحة وارتفاعاً في معدلات النمو الحقيقي للناتج القومي في ظل ثبات المستوى العالم للأسعار، فإن الاستقرار الأمني بما يعنيه من إشاعة الطمأنينة لعوامل الإنتاج، إنما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع معدل الإنتاجية، ومن هنا يتضح التعاون الوثيق بين نوعي الاستقرار الاقتصادي والأمني في تحقيق الارتفاع بمستوى المعيشة في المجتمع الذي تكون محصلته النهائية إسهاماً في تحقيق التنمية بمفهومها الأكثر اتساعاً وشمولاً.

من هذا المنطلق نجد أن هنالك علاقة وطيدة تبادلية توأمية ترابطية تكاملية بين الأمن والاستقرار من جهة وبين مسارات واتجاهات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ولا يمكن لعاقل أن يقول غير ذلك، ولا شك أن فهم وإدراك هذه العلاقة هو المفتاح إلى تحديد الأبعاد الأمنية للاقتصاد ومن ثم ربطها مع الأبعاد الإيجابية الأخرى التي تؤثر في التنمية الاقتصادية وتأثيرها على كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية ولا شك أن سيادة الأمن والاستقرار هما الأرضية الخصبة للفكر الإنساني الذي يبدع ويبتكر ويفرز معطياته الإيجابية في كافة العلوم وخاصة في ظل واقع اجتماعي وسياسي واقتصادي متغير متطور.

Tel: +201009092567

Email : waleedmurad438@yahoo.com



Designer Shmrokh

دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد اإطالي



أ- محمود حموده

مقدمة البحث

لقد أثبتت الانهيارات والفضائح المالية ، التي طالت كبريات الشركات في العالم فشل الأساليب التقليدية في منع مسببات تلك الانهيارات والفضائح ، والتي كان لظهورها آثار مدوية ونتائج مدمرة ، الأمر الذي دفع الجهات المعنية إلى إجراء دراسات معمقة لتحديد الأسباب الرئيسة التي كانت وراء حدوث الأزمات والانهيارات.

وقد أثبتت الدراسات أن هذه الأزمات المالية والانهيارات طالت كافة المجتمعات المالية المتقدمة وحتى النامية لأسباب متعددة أذكر منها ظاهره الفساد الإداري والمالي وهي من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية.

وكانت الحوكمة والياتها ثمرة هذه الدراسات لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في اقل تقدير ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات ، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقا للمعايير المحاسبية ذات الصلة.

وتكمن المشكلة في مواجهة اقتصادات العديد من الدول تحد كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري ، وما يساعد على ذلك هو عدم اكتمال بناء المؤسسات وقصور القوانين بما يوفر بيئة مناسبة للفساسدين ، مستغلين ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر الداهم.

وتأتي أهمية البحث وإعداد الدراسات في هذا الموضوع لأسباب كثيرة منها: خطورة الفساد المالي والإداري، وما يتركه من آثار كبيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم على المجتمع بأسره ؛ وتزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة ، وكون أسسها ومبادئها والياتها تعد من المفاهيم الحديثة. ولأن الوعي بهذه المفاهيم وتطبيقاتها يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الشفافية والعدالة . وكذلك منح حق مساءلة الشركة ، **وبالتالي حماية حقوق الدولة وجميع أصحاب المصالح فيها ، والحد من مشكلة الفساد المالي والإداري** ، الذي يتمثل بشكل كبير في استغلال السلطة والوظيفة في غير المصلحة العامة ، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة أداء هذه الشركات وتعظيم قيمتها وبالتالي توسعها وتوفير فرص عمل جديدة للمواطنين

هدف البحث ارتباطا بما سلف أن ذكرته فإنني أعد هذا البحث بهدف الوصول لمفهوم الفساد المالي وأسباب ظهوره ؛ وكذلك التعرف على مفهوم الحوكمة ، وآلياتها ...وفيما يلي جوانب ما بحثته.

المبحث الأول :- مفهوم الفساد المالي

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، وذات جذور تأخذ أبعاداً واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر، وفي هذا المبحث أعرض لمفهوم الفساد المالي ، وأهم مسبباته ، وكذلك مظاهر الفساد المالي ، وأخيراً أثار الفساد المالي على الأنظمة الاقتصادية.

أولاً :- مفهوم الفساد المالي

دأب الباحثون في تناولهم لهذه الموضوع وضع تعاريف لغوية واجتماعية وجنائية لمفهوم الفساد ، أعرض لما رأيته منها يرتبط ببحثي علي النحو التالي :-

الفساد المالي هو الانحرافات المالية ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حالياً في تنظيمات الدولة (إدارياً) ومؤسساتها مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة المالية. تعريف موسوعة العلوم الاجتماعية (الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) ولذلك كان التعريف شاملاً لرشاوي المسؤولين المحليين أو الوطنيين ، أو السياسيين مستبعة رشاوي القطاع الخاص ، وعرفته كذلك (هو خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة).

إما تعريف منظمة الشفافية العالمية فهو (إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص) إما تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) (علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد) .

ثانياً :- أسباب الفساد المالي

لا شك في أن أول طريق علاج المشكلات هو تحديد أسباب ظهورها ، وقد إجنهد الباحثين لمعرفة أسباب ظهور الفساد المالي وتعدد طرق تصنيفهم لها فقد صنفت الباحثة سعاد « النزاهة / نشرة دورية العدد (٣) سنة ٢٠٠٧ » (مرجع) أسباب الفساد المالي علي النحو التالي:-

• أسباب سياسية :- ويقصد بالأسباب السياسية هي غياب الحريات والنظام الديمقراطي ، ضمن مؤسسات المجتمع المدني ، ضعف الأعلام والرقابة .

• أسباب اجتماعية :- متمثلة بالحروب وأثارها ونتائجها في المجتمع والتدخلات الخارجية ، الطائفية والعشائرية والمحسوبيات الفلق الناجم من عدم الاستقرار من الأوضاع والخوف من المجهول القادم ... جمع المال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض .

• أسباب اقتصادية :- الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة.

• أسباب إدارية وتنظيمية :- وتتمثل في الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها أو عدم العمل بها ، وضمن المؤسسة لعدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية .

وقد حدد البنك الدولي (World Bank)) مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي :

• تهमيش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .

• وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .

• حصول فراغ في السلطة السياسية ربما بسبب الصراع علي السلطة.

• ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .

• توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد .

ثالثاً :- مظاهر الفساد المالي

تتمثل في الانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . ويمكن عرضها علي النحو التالي:-

• الرشوة:- وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة .

• المحسوبية:- أي امرار ما تريده التنظيمات والكيانات القوية من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً .

• المحاباة:- أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار .

• الوساطة:- أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب... إلخ .

• الابتزاز والتزوير:- لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

• نهب المال العام :- والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب ثروات الدولة.

• التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية .

رابعاً :- أثار الفساد المالي

إن للفساد المالي تكلفة ، وخاصة في الشركات العامة ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع. وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد كما توصلت إليه دراسات الباحثين علي النحو التالي :

• يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها .

• للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها ، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة .

• يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة . من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .

• انخفاض الأسعار السوقية لأسهم الشركات في البورصات المالية والخسائر المالية الفادحة التي أضرت بمصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

المبحث الثاني:- الحوكمة GOVERNANCE

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من الدول مؤخراً.

وقد فسر الباحثون مصطلح الحوكمة علي أنه الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (CORPORATE GOVERNANCE) ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي اتفق عليها، فهي: « أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة » . وهنا أعرض لإجتهادات الباحثين حول تعريف الحوكمة ، وأهدافها، ومعايير منظمة التعاون الإقتصادي لتطبيق الحوكمة ، وآليات الحوكمة.

أولاً :- مفهوم الحوكمة

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف: فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: « هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ».. كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ».

وهناك من يعرفها بأنها: « مجموع «قواعد اللعبة» التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ». وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسئول والمسئولية.

ثانيا :- أهداف الحوكمة ومعايير تطبيقها

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة. وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي الى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة .

كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ .

ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩ وتعديلاتها في عام ٢٠٠٤ وتتمثل في :-

١. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :-**
يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلاما من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها. كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون. وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
٢. **حفظ حقوق كل المساهمين :-** وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة .
٣. **المساواة في التعامل بين جميع المساهمين :-** وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة ، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية . والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين .

٤. **دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة :-** وتشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء .

٥. **الإفصاح والشفافية :-** وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير .

٦. **مسئوليات مجلس الإدارة :-** وتشمل هيكल مجلس الإدارة وواجباته القانونية ، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية .

ثالثا :- آليات الحوكمة

تعمل آليات حوكمة الشركات بصفة اساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين وكافة الاطراف ذوى المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال احكام الرقابة والسيطرة على اداء ادارة الشركة ، ومراقب الحسابات .

ويمكن تصنيف مجموعة الآليات المستخدمة الى نوعين من آليات الحوكمة علي النحو الآتي (د / ابراهيم السيد المليجي شحاتة. مقال منشور) :-

- آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالعمل :-
- قوة ادارة المراجعة الداخلية داخل المنشأة .
- مدى التزام ادارة المنشأة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمحلية .
- قوة واستقلال لجنة المراجعة .
- درجة اعتماد المنشأة على تكنولوجيا المعلومات المتطورة.

آليات حوكمة الشركات المرتبطة بمراقبى الحسابات :-

- التغيير الإلزامى لمراقب الحسابات بصفه دورية .
- درجة استقلال مراقب الحسابات.
- مدى التزام مراقب الحسابات بتطبيق معايير المراجعة الدولية والمحلية .
- مدى تقديم مراقب الحسابات لخدمات مهنية استشارية للمنشأة محل المراجعة .

المبحث الثالث :- دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات التي تعاني منها هذه الشركات ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري ، وذلك من خلال مجموعة من الآليات صنفها كل من Hess و Impavido إلى آليات حوكمة داخلية وأخرى خارجية وكما عرضها الأستاذ عباس حميد التميمي فيما يلي :-

أولا :- دور الآليات الداخلية للحوكمة

- **مجلس الإدارة :-** يعتبره الباحثون أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة ، إذ انه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة ، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا . كما إن مجلس الإدارة القوي يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة ، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها ، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة.

• **لجنة المراجعة :-** وتساهم في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات ، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات ، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها ، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .

• **المراجعة الداخلية :-** يقوم المراجعون الداخليون من خلال الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية ، العدالة ، تحسين سلوك الموظفين العاملين في الشركات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري والمالي

ثانيا :- دور الآليات الخارجية للحوكمة

• **المراجعة الخارجية :-** يساعد المراجعون الخارجيون الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها ، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

• **القوانين والتشريعات :-** حيث بالطبع تؤثر على آليات الحوكمة بما يمثل الرادع من الإنسحاق نحو التلاعب والفساد .

• **منظمة الشفافية العالمية :-** من خلال الدور الذي تلعبه في ممارسة ضغوطا ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري في الدول ، فمثلا تضغط منظمة التجارة العالمية من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية ، وفي قطاع البنوك ، تمارس لجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها.

وهكذا فإنه يتضح الدور الذي يمكن أن تلعبه آليات الحوكمة المختلفة في الحد من ظاهرة الفساد المالي ومكافحته تفشيها.

المبحث الرابع :- الخلاصة والنتائج والتوصيات

أدى ظهور نظرية الوكالة وما ارتبط بها من تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين المالكين ، والتي من أبرزها مشكلة الفساد المالي والإداري إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح والآليات التي تعمل على حماية مصالح المالكين وبقيّة أصحاب المصالح ، وذلك بالحد من التلاعب المالي والإداري الذي يحصل في هذه الشركات من قبل الإدارات التنفيذية ، باعتبارها الجهة التي تمسك بزمام الأمور داخل الشركة.. حيث يعد الفساد المالي والإداري من أخطر المشكلات التي تعاني منها مؤسسات الشركات والمؤسسات .

يؤدي الالتزام باليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها ، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بالشركات .

هذا وبعد إدراكنا لخطورة ظاهرة الفساد المالي وأهمية تفعيل دور الحوكمة في مكافحة تمادس وتزايد هذه الظاهرة .. فإنه من المفيد:-

- تكثيف دراسات الباحثين في مجال تحليل أسباب الفساد المالي ، والحوكمة.
- إصدار القوانين الصارمة لمجابهة هذا الفساد.
- تعديل القوانين ذات القصور وتلك التي يمكن الالتفاف عليها.
- تفعيل آليات الحوكمة لمكافحة الفساد المالي من خلال :-

- الدعوة لزيادة الوعي لدى مساهمي

الشركات المساهمة بحقوقهم في حضور اجتماع الجمعيات العمومية بتنفيذ تعليمات هيئة سوق المال ومن ضمنها لائحة حوكمة الشركات.

- منح السلطة اللازمة لمجالس إدارة الشركات لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها من الإدارة العليا.

- دعم استقلال لجنة المراجعة، والمراجعين الداخليين والخارجيين.

والحمد لله رب العالمين

المراجع :-

د/ بشري نجم عبد الله .. «آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري»

أ/ سعاد عبد الفتاح محمد.. « أهمية حوكمة الشركات في مواجهة الفساد المالي والمحاسبي» بحث منشور بمجلة النزاهة العدد (٣) سنة ٢٠٠٧

د/ إبراهيم السيد المليجي « تأثير آليات حوكمة الشركات علي فجوة التوقعات .

أ/ عباس حميد التميمي .. « آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري»

إعداد

أ - محمود حموده



التعديلات على تقرير مراقب الحسابات

تحدثنا في العدد السابق عن تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الإغراض العامة يضع معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠) «تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة» معايير ويوفر إرشادات تتعلق بشكل ومحتوى تقرير مراقب الحسابات على مجموعة كاملة من القوائم المالية ذات الأغراض العامة المعدة طبقاً لإطار إعداد تقارير مالية مصمم لتحقيق العرض العادل والواضح ، عندما يكون المراقب قادراً على إبداء رأي غير متحفظ ولا تكون هناك ضرورة لإجراء تعديل في تقرير المراقب. ولقد تحدثنا عن ذلك سابقاً

ألا انه في بعض الأوقات يقوم مراقب الحسابات بالتعديل في تقرير مراقب الحسابات وقد تناول معيار المراجعة المصري رقم (٧٠١) التعديلات علي تقرير مراقب الحسابات كيفية تعديل صيغة تقرير مراقب الحسابات في المواقف التالية :

أولاً: الأمور التي لا تؤثر على رأي مراقب الحسابات وينتج عنها:

- توجيه انتباه القارئ لموضوع معين

ثانياً: الأمور التي تؤثر على رأي مراقب الحسابات وينتج عنها:

- رأي متحفظ.
- الامتناع عن إبداء رأي
- رأي عكسي

١- الأمور التي لا تؤثر على رأي مراقب الحسابات

في حالات معينة قد يعدل تقرير المراقب بإضافة فقرة لتوجيه انتباه القارئ لأمر معين يؤثر على القوائم المالية ورد تفصيلاً ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، ونظراً لأن إضافة هذه الفقرة لا يؤثر على رأي المراقب فيفضل إضافتها بعد فقرة الرأي. ولكن قبل أي قسم يتعلق بأي مسؤوليات أخرى لإعداد التقارير - إن وجد - وتشير فقرة توجيه الانتباه عادة إلى حقيقة أن رأي المراقب لا يعتبر متحفظاً في هذا الخصوص.

٢- الأمور التي تؤثر على رأي مراقب الحسابات

يجب إبداء رأي متحفظ عندما يخلص المراقب إلى أنه لا يمكن إبداء رأي غير متحفظ، وإلى أن وجود خلاف مع الإدارة أو أن القيد على النطاق ليس جوهرياً إلى الدرجة التي تستدعي إبداء رأي عكسي أو الامتناع عن إبداء رأي ويجب التعبير عن الرأي المتحفظ بعبارة «فيما عدا» تأثير الأمر الذي يتعلق بالتحفظ

■ أ - هالة عبدالله



يجب الامتناع عن إبداء رأي عندما يكون الأثر المحتمل للقيد على النطاق جوهرياً وشاملاً للدرجة التي يجد فيها مراقب الحسابات نفسه غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، ومن ثم غير قادر على إبداء رأي على القوائم المالية.

يجب إبداء رأي عكسي عندما يكون تأثير الخلاف جوهرياً وشاملاً على القوائم المالية لدرجة أن المراقب انتهى إلى أن التحفظ في التقرير غير كاف للإفصاح عن طبيعة التضليل أو عدم تكامل القوائم المالية.

عندما يبدي مراقب الحسابات رأياً آخر بخلاف الرأي غير المتحفظ ، يجب أن يتضمن التقرير جميع الأسباب الجوهرية لذلك بوضوح ، وعليه كذلك أن يبرز قيم الآثار المحتملة على القوائم المالية متى كان ذلك ممكناً . و تظهر هذه المعلومات عادة في فقرة مستقلة تسبق فقرة الرأي أو الامتناع عن إبداء الرأي ، وقد تتضمن إشارة إلى معلومات تفصيلية إن وجدت في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

الظروف التي قد ينتج عنها رأي آخر بخلاف الرأي غير المتحفظ

١- قيد على نطاق عمل المراقب:

قد يفرض أحياناً قيوداً على نطاق عمل المراقب بواسطة الشركة (مثلاً عندما تمنع شروط عملية المراجعة المراقب من القيام ببعض إجراءات المراجعة التي يرى ضرورتها) ، وعند وجود مثل هذا القيد في شروط عملية مراجعة جديدة ويعتقد المراقب أن هذا القيد قد يؤدي إلى امتناعه عن إبداء الرأي فإنه عادة لا يقبل مثل هذه المهمة ، وأيضاً لن يقبل مراقب الحسابات مثل هذه المهمة عندما يطغى القيد على مهام المراقب القانونية.

عندما يوجد قيد على نطاق عمل المراقب يتطلب التعبير عن رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء رأي ، يجب أن يبين تقرير المراقب هذا القيد ويشير إلى التسويات المحتملة في القوائم المالية التي كان من الممكن حدوثها إذا لم يوجد هذا القيد.

٢- الخلاف مع الإدارة :

قد يختلف المراقب مع الإدارة حول بعض الأمور مثل مدى قبول السياسات المحاسبية التي اتبعتها أو أسلوب تطبيقها ، أو كفاية الإفصاح في القوائم المالية فإذا كانت مثل هذه الاختلافات هامة ومؤثرة بالنسبة للقوائم المالية يجب على المراقب أن يبدي رأياً متحفظاً أو رأياً عكسياً.

ويمكن تلخيص الأسباب التي تؤدي إلى تعديل تقرير مراقب الحسابات في التالي

الموضوع / الحجم	هام ومؤثر	جوهري
عدم تأكد	فقرة توجيه الانتباه ت ١	فقرة توجيه الانتباه ت ١
مشاكل استمرارية مع إفصاح	فقرة توجيه الانتباه ت ١	فقرة توجيه الانتباه ت ١
مشاكل استمرارية بدون إفصاح	تحفظ عدم موافقة ت ٤	رأي عكسي ت ٦
قيد على النطاق	تحفظ قيد على النطاق ت ٢	الامتناع عن إبداء رأي ت ٥
عدم موافقة	تحفظ عدم موافقة ت ٣ ، ٤	رأي عكسي ت ٦

وفيا يلي نماذج لتعديلات تقرير مراقب الحسابات طبقاً للتأثير السابق عرضة
عدم تأكد هام أو جوهري (ت ١):

بعد فقرة الرأي يتم كتابة التالي:

« ومع عدم اعتبار ذلك تحفظاً وكما هو مبين تفصيلاً في الإيضاح رقم () توجد قضية مرفوعة ضد الشركة لانتهاك حقوق اختراع. والشركة مطالبة بإتاوات وتعويضات عن الأضرار المترتبة على ذلك وتقوم الشركة باتخاذ الإجراءات المضادة. ولا يزال النزاع مستمراً ولا يمكن في الوقت الحالي تحديد النتائج النهائية لهذا الأمر. ولم يتم تكوين مخصص لأي التزام قد ينشأ عن ذلك في القوائم المالية».



من إعداد / وائل مد

«راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر..... وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

» هذه القوائم المالية مسؤولية الإدارة.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية الإدارة).

مسئولية مراقب الحسابات

»ومسئوليتنا إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها ، وفيما عدا ما سيتم مناقشته في الفقرة (الفقرات التالية ، فقد تمت مراجعتنا وفقا ل.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية المراقب).

لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في حيث أن تاريخ الجرد كان سابقا على تاريخ تعييننا كمراقبي لحسابات الشركة ونظرا لطبيعة السجلات بالشركة ، لم نتمكن من القيام بأية إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من كميات المخزون.

الرأي

وفيما عدا تأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق الكميات الفعلية للمخزون . فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح ، في كل جوانبها الهامة،(نفس العبارات الواردة في نموذج فقرة الرأي).

الاختلاف بشأن السياسات المحاسبية - أسلوب محاسبي غير مناسب - رأي متحفظ (ت ٣):

«راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر..... وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

» هذه القوائم المالية مسؤولية الإدارة.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية الإدارة).

مسئولية مراقب الحسابات

»وتنحصرمسئوليتنا..... (تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية المراقب).

كما هو مبين تفصيلا في الإيضاح رقم من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لم يتم حساب إهلاك للأصول الثابتة في القوائم المالية ، وهذا الأمر في رأينا لا يتفق مع معايير المحاسبة المصرية. وتبلغ قيمة الإهلاك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر.....مبلغ.....جنيتها (تذكر طريقة الإهلاك و معدلات الإهلاك للأنواع المتجانسة للأصول). وبالتالي يجب تخفيض الأصول الثابتة بمجموع إهلاك قدره.....جنيتها ويجب تخفيض ربح العام بمبلغ.....جنيتها والأرباح المرحلة بمبلغ.....جنيتها.

الرأي

وفيما عدا تأثير ما ورد في الفقرة (الفقرات) السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية وتعبر بعدالة ووضوح . في.....(نفس العبارات في فقرة الرأي).

الاختلاف حول السياسات المحاسبية - إفصاح غير كاف - رأي متحفظ (ت ٤):

«راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر..... وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

» هذه القوائم المالية مسؤولية الإدارة.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية الإدارة).

مسئولية مراقب الحسابات

»وتنحصرمسئوليتنا.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية المراقب).

هناك رهن عقاري على الأصول الثابتة للشركة كضمان للقروض الممنوحة لها من بنك..... ويتطلب معيار المحاسبة

الرأي

فيما عدا إغفال المعلومات الواردة في الفقرة السابقة ، فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح، في.....(نفس العبارات في فقرة الرأي).

قيد على النطاق - الامتناع عن إبداء الرأي (ت ٥):

«تم تعييننا لمراجعة القوائم المالية المرفقة لشركة (أ ب ج) والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر.....

وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية و التدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة و غيرها من الإيضاحات وهذه القوائم المالية مسؤولية إدارة الشركة (تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية الإدارة)(أحذف الجملة التي تبين مسؤولية مراقب الحسابات)

(تحذف أو تعدل فقرة نطاق المراجعة حسب الأحوال)

(تضاف فقرة القيد على النطاق كالآتي:

لم نتمكن من ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون بالكامل. كما لم نتمكن من الحصول على مصادقات عن حسابات المدينين بسبب القيود التي فرضت على عملنا من الشركة.)

ونظرا لجوهرية الأمور الموضحة في الفقرة السابقة فإننا لا نستطيع إبداء رأي على القوائم المالية

الاختلاف حول السياسات المحاسبية - إفصاح غير كاف - رأي عكسي (ت ٦):

«راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة «شركة مساهمة مصرية» والمتمثلة في الميزانية في ٣١ ديسمبر..... وكذا قوائم الدخل و التغير في حقوق الملكية والتدفق النقدي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

» هذه القوائم المالية مسؤولية الإدارة.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية الإدارة).

مسئولية مراقب الحسابات

» تنحصرمسئوليتنا.....(تستكمل بنفس العبارات الواردة في نموذج فقرة مسؤولية المراقب).

(فقرة أو فقرات تناقش الاختلاف)

الرأي

ونظرا لجوهرية الأمور المبينة في الفقرة (أو الفقرات) السابقة فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه لا تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ولا تتفق مع القوانين واللوائح المصرية.

Shmrokh

للدعاية والإعلان...

كروت شخصية

حملات إعلانية

كروت أقراح

يقت فليكس

كتابه وطباعه

waleedmurad438@yahoo.com

tel: 01009092567

سوهاج * المنشاه * الرويهب

Microsoft Office ID Ps

الجوانب المحاسبية لتعديل عقد الشركة



أ. وائل مراد

إستكمالاً لما بدأناه في الأعداد السابقة

أولاً : الأرباح المستقبلية

الخطوة الأولى لتحديد الأرباح المستقبلية هي تحليل أرباح الأعوام السابقة ودراساتها لأنهما الدليل على إتجاه الأرباح المستقبلية .
وعند تحليل أرباح الاعوام السابقة يجب مراعاة ما يلي : -

- يجب إختيار عدد مناسب من السنوات السابقة . فليس من المعقول للتنبؤ بالأرباح المستقبلية الإعتماد على الأرباح على أرباح سنة واحدة لأنه قد تتأثر أرباح هذه السنة بظروف إستثنائية مؤقتة سرعان ما تزول ومن ثم فلا تصلح أساساً للتنبؤ .

وقد جرت العادة أن تتراوح مدة الفحص من ثلاث سنوات إلى عشر سنوات حسب ظروف الشركة الخاصة . ومن المفضل أن تعطي هذه المدة دورة تجارية كاملة .

- التأكد من ان الأرباح الخاصة بسنوات الفحص أرباح حقيقية وليست ارباح صورية وهذا يتطلب فحص المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة في الشركة ولا سيما بشأن الإهلاك والإحتياطيات والمخصصات وغيرها .

- يجب الإهتمام بالأرباح العادية المتكررة فقط . أما الأرباح غير العادية أو غير المتكررة والتي تولدت عن أعمال خارجة عن نشاط الشركة فأنها لا تشير ولا تدل على إتجاه الأرباح المستقبلية .

- يجب أخذ العوامل اليت تؤثر على إتجاه الأرباح في المستقبل مثل إتجاه الطلب والعرض على السلع والخدمات التي تؤديها الشركة ومدى مرونة الطلب والعرض ، والإتجاه العام للأسعار، ودرجة ونوع المنافسة التي ينتظر أن تواجهها الشركة وغيرها من العوامل .

ثانياً : تقدير الأرباح العادية والغير عادية

بالإضافة إلى تحديد الأرباح المستقبلية يجب تحديد الأرباح العادية حتى يمكن تقدير شهرة المحل ، فمن خلال مقارنة الأرباح العادية بالأرباح المستقبلية يمكن التوصل إلى الأرباح غير العادية

بضرب معدل الربح العادي x القيمة الحقيقية لصافي أصول الشركة .

طرق تقدير شهرة المحل

هناك العديد من الطرق التي يمكن إستخدامها في تقدير قيمة شهرة المحل ، حاولت دراسات عديدة حصرها في الطرق التالية : -

مجموع صافي أرباح السنوات السابقة

طبقاً لهذه الطريقة تقدر الشهرة بما يعادل جملة الأرباح التي حققتها الشركة خلال عدد معين من السنوات السابقة .
فمثلاً لو حققت شركة تضامن محمد وشركاه الأرباح الآتية خلال الثلاث سنوات التالية .

عام ٢٠٠٥	١٥,٠٠٠ جنية
عام ٢٠٠٦	٢٠,٠٠٠ جنية
عام ٢٠٠٧	٢٥,٠٠٠ جنية

فإن شهرة المحل = ١٥,٠٠٠ + ٢٠,٠٠٠ + ٢٥,٠٠٠ = ٦٠,٠٠٠ جنية

أولاً : ثانياً :- شراء عدد معين من متوسط صافي أرباح السنوات السابقة

بموجب هذه الطريقة يؤخذ متوسط أرباح الشركة في عدد معين من السنوات السابقة ويضرب هذا المتوسط في رقم معين والنااتج يعتبر قيمة الشهرة .

فلو فرضنا أن متوسط صافي أرباح الاعوام السابقة ١٠,٠٠٠ جنية وقد إتفق الشركاء على تقدير قيمة الشهرة على أساس ثلاث أمثال متوسط صافي أرباح ثلاث سنوات فتكون قيمة الشهرة : -

$$= ١٠,٠٠٠ \times ٣ = ٣٠,٠٠٠ \text{ جنية}$$

وقد إنتقض البعض هذه الطريقتين السابقتين لما يلي
- أن أساس تحقيق الشهرة هو الأرباح غير العادية في المستقبل ولذلك فإن العبرة في تقويمها بالأرباح المنتظر تحقيقها وليس بارياب السنين الماضية .
- أنها لا تعتمد على أساس عملي ولكن تسيطر عليها الإجتهاادات والاحكام الشخصية .

أولاً : الأرباح المستقبلية

طبقاً لهذه الطريقة يتم تحديد الأرباح المحققة ثم الأرباح العادية (صافي الأصول x معدل الربح العادي) والفرق بينهم يتمثل في الأرباح الغير العادية يتم أخذ عدد معين من السنوات منها لنصل إلى قيمة الشهرة .

فلو فرضنا أن الإتفاق بين الشركاء تم على أساس شراء مجموع الأرباح غير العادية للثلاث سنوات الأخيرة فيتم تقدير الشهرة على النحو التالي

السنة	الأرباح المحققة	الأرباح العادية	الأرباح غير العادية
٢٠٠٥	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ x ١٠٪	٤٠,٠٠٠
٢٠٠٦	١١٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ x ١٠٪	٥٠,٠٠٠
٢٠٠٧	١١٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠ x ١٠٪	٥٥,٠٠٠
	مجموع الأرباح غير العادية للثلاث سنوات وهي تعادل قيمة شهرة المحل		١٤٥,٠٠٠

رابعاً : شراء عدد من متوسط الأرباح غير العادية للسنوات السابقة .

ويتم تقدير قيمة الشهرة طبقاً لهذه الطريقة وفقاً للخطوات التالية : -

- تحديد متوسط الأرباح المحققة فعلاً من خلال السنوات المتخذة أساساً للتحليل من خلال قسمة مجموع الأرباح على عدد السنوات .
- إستخراج الأرباح العادية من خلال ضرب صافي الأصول في معدل الربح العادي .
- طرح الأرباح العادية من متوسط الأرباح المحققة ونااتج الطرح يمثل متوسط الأرباح غير العادية .
- يتم تحديد قيمة الشهرة بضرب متوسط الأرباح غير العادية في عدد السنوات المتفق عليها بين الشركاء .

خامساً : طريقة رسملة الأرباح غير العادية المنتظر تحقيقها في المستقبل .

أشرنا في السابق أن الشهرة تتعلق بالأرباح غير العادية المنتظر تحقيقها في المستقبل وطبقاً لهذه الطريقة قيمة الشهرة تتمثل في المبلغ الذي يستطيع الشركاء الحصول بواسطنة على مبلغ الأرباح غير العادية .

سادساً : طريقة القيمة الحالية للأرباح غير العادية

طبقاً لهذه الطريقة تقدر قيمة شهرة المحل بإيجاد القيمة الحالية لعدد من الدفعات تعادل الأرباح غير العادية ، ويلاحظ أن سعر الفائدة الذي يستخدم في إيجاد القيمة الحالية للدفعات هو نفس سعر الفائدة الذي يستعمل في إيجاد الأرباح غير العادية

إهلاك شهرة المحل

الشهرة تتصل بالإصول الملموسة للشركة فلا يمكن بيع الشهرة بدون بيع الأصول الملموسة المحيطة بها ، وتعتمد الشهرة في الإحتفاظ بقيمتها على إستمرار الشركة مباشرة أعمالها .

وعلى الرغم من إتصال الشهرة بالأصول الثابتة الملموسة ، إلا أن هناك إختلافاً بينهما ، فالأصول الثابتة والملموسة تتناقص تدريجياً بالإستعمال ولا تزيد في القيمة إلا في ظروف إستثنائية ، أما الشهرة فقيمتها قد تزيد أو تظل ثابتة حسب مقدار الأرباح غير العادية التي تحققها .

والسؤال هل تخضع الشهرة للإستهلاك كباقي الأصول الثابتة أم لا ؟

البعض يرى أن الشهرة لا تخضع للإهلاك مثلها مثل باقي الأصول الثابتة فهي لا تنفي أو تستهلك في عملية الحصول على الأرباح التي لا تخضع للتأكل التدريجي أو التقادم كما انه لا يلزم تجديدها .

والبعض الآخر يرى ضرورة توزيع قيمة الشهرة على سنوات عمرها الإفتراضي وذلك نظراً لما تنطوى تنطوي عليه منافع مستقبلية محتملة مما يضفي عليها صفة الأصل ، وحيث أن هذه المنافع مستقبلية يتوقع تحقيقها خلال فترة مالية او أكثر فإن تطبيق مبدأ المقابلة يتطلب ضرورة توزيع تكلفة هذه المنافع على الفترات التي تستفيد منها .

- لا يجوز تحميل شهرة المحل كمصروف في السنة التي يتم الإعتراف بها في الدفاتر .
- جرى العرف على إستهلاك قيمة الشهرة على مدة لا تزيد عن ٤٠ سنة ولا تقل عن ٥ سنوات .
- بمجرد حدوث خسارة في غحدى السنوات لا تعتبر سبباً قوياً يبرر تعجيل إستهلاك شهرة المحل .

وعند الإستهلاك يكون القيد كالتالي :

من حـ / الأرباح والخسائر
إلى حـ / شهرة المحل

إنضمام شريك جديد للشركة

- يجب قبل إنضمام شريك جديد في شركات التضامن موافقة جميع الشركاء على إنضمام شريك جديد .

بالإضافة إلى موافقة الشركاء نجد ان هناك أمور أخرى تحتاج إلى توضيح من أهمها : نسبة توزيع الأرباح والخسائر الجديدة بين الشركاء وحصل الشركاء الجديدة في رأس المال ، وعنوان الشركة وعنوان الشركة

والشركات المحاسبية الناتجة عن إنضمام شريك تتوقف على طريقة حصول الشريك الجديد على حصة في رأس مال الشركة وهنا يجب التفرقة بين حالتين

الحالة الاولى : شراء حصة من شريك أو أكثر من الشركاء الأصليين.

الحالة الثانية إستثمار اموال جديدة في الشركة

الحالة الاولى : شراء حصة من شريك أو أكثر من الشركاء الأصليين

في هذه الحالة يحصل الشريك الجديد على حصة في رأس المال عن طريق شراء حصة من رأس مال واحد أو أكثر من الشركاء الأصليين بمعنى انه في هذه الحالة تكون نقل ملكية من شريك إلى شريك آخر

توجد عدة طرق في حالة الشراء

- ١- حالة الشراء على أساس تقديري
- ٢- حالة الشراء على أساس فعلي

١- حالة الشراء على أساس تقديري

المبلغ المدفوع يعادل الحصة في رأس المال
ويكون القيد كالتالي

من حـ / رأس مال الشريك « الشركاء القدامى »
إلى حـ / رأس مال « الشريك الجديد »

ثم تسجل عمية السداد

من حـ / البنك أو الخزينة
إلى حـ / جاري الشريك

المبلغ المدفوع يعادل الحصة في رأس المال

وهنا تفسر عملية الزيادة التي يسدها الشريك الجديد هنا عن حصة في رأس مال الشركة على أنها تعادل نصيبه في الشهرة . وفي هذه الحالة يجب على المحاسب القيام بالإجراءات التالية

أ- تحديد قيمة الشهرة

وتحدد قيمة الشهرة من خلال ضرب الزيادة التي يسدها الشريك الجديد فوق حصة في رأس المال x مقلوب حصة هذا الشريك في رأس المال

ب- المعالجة المحاسبية للشهرة

• إظهار قيمة الشهرة بالكامل وهنا تسجل القيود التالية.

من حـ / شهرة المحل
إلى حـ / رأس المال « الشركاء القدامى »

ثم يتم إثبات تنازل الشريكين عن حصتهما للشريك الجديد مع ملاحظة أن رؤؤس أموالهم تزيد بمقدار ما أضيف إليها من نصيب كل منهم من شهرة المحل

من حـ / رأس المال « الشركاء القدامى »
إلى حـ / رأس المال « الشريك الجديد »

• إظهار قيمة الشهرة بالكامل وهنا تسجل القيود التالية.

يتم عمل القيد الثاني من القيود السابقة .

من حـ / رأس المال « الشركاء القدامى »
إلى حـ / رأس المال « الشريك الجديد »

المبلغ المدفوع أقل من الحصة في رأس المال

إذا كانت حصة الشريك الجديد أكبر من المبالغ المدفوعة فقد جرت العادة على إعتبار الفرق دليلاً على وجود تضخم في قيم الأصول وأنه يعادل ما يمكن أن يتحمل الشريك الجديد من الخسارة الراسمالية الناتجة عن التضخم

كيف يمكن تحديد قيمة التضخم

يتم تحديد قيمة التضخم من الأصول بإستخراج الفرق بين ما دفعة الشريك الجديد وحصة المشتراه من الشركاء القدامى ، ثم بضرب الفرق في مقلوب نسبة الشريك في رأس المال .

الحالة الثانية : إستثمار أموال في الشركة

بالإضافة إلى شراء الشريك الجديد لجزء من حصة الشركاء القدامى قد يحصل على حصته في رأس المال عن طريق إستثمار أموال جديدة في الشركة من خلال تقديم أصول نقدية أو عينية أو كليهما معاً أو تقديم خبرات أو مهارات إدارية تساهم في الربحية المستقبلية للشركة

وفي هذه الحالة تعتبر شركة التضامن منقضية من الناحية القانونية ومن ثم يسجل إستثمار الشريك الجديد من كما هي في حالة شراء حصة من الشركاء القدامى فإن صافي أصول الشركة قد يتم ام لا يتم إعادة تقييمها أي قد يستثمر الشريك الجديد على أساس تقدير أو على أساس حقيقي .

أولاً : إستثمار أموال جديدة على أساس تقديري.

في هذه الحالة يتم الإتفاق بين الشركاء على إنضمام شريك جديد دون إجراء تعديلات على قيم الأصول والإلتزامات ، أي على أساس القيمة الدفترية .
وهناك ثلاث مواقف يمكن أن تظهر في هذه الحالة

١- نصيب الشريك الجديد في صافي اصول الشركة يساوي قيمة الأصول المقدمة منه ، وفي هذه الحالة تدل على أن أصول الشركة مقيمة تقيماً عادلاً ، بحيث أن المبلغ المستثمر الذي يستثمره الشريك الجديد سوف يعادل حصته في رأس المال المسجلة في دفاتر الشركة بمعنى آخر لا يوجد مجال لاحتياطي تضخم الأصول أو شهرة ينبغي تسجيلها للشركاء القدامى أو الشريك الجديد في هذه الحالة يتم إثبات ما قدمه الشريك الجديد بالقيد التالي :

من حـ / الخزينة أو البنك أو الاصول الاخرى
إلى حـ / رأس مال الشريك الجديد

٢- نصيب الشريك الجديد في صافي الأصول أو حصة في رأس المال أقل من قيمة الأصول المقدمة ، هذا يعني أن الشريك الجديد يعتبر إستثماره في هذه الشركة ذات ربحية مستقبلية عالية لان الشركة تتمتع بميزة وسمعة طيبة حققها الشركاء القدامى ينبغي تعويضهم عنها وهو ما يطلق عليه شهرة المحل

وعلى المحاسب في هذه الحالة إتباع الخطوات التالية - تحديد شهرة المحل غير الظاهرة بالدفاتر ويتم من خلال إستخراج الفرق بين قيمة الأصول التي قدمها الشريك الجديد وبين حصته في رأس مال الشركة وبين حصة في

رأس مال الشركة بعد الإنضمام قم يتم ضرب الفرق في مقلوب نسبة حصة الشريك الجديد في رأس مال الشركة .

٣- نصيب الشريك الجديد من صافي أصول الشركة أكبر من قيمة الإستثمارات المقدمة منه ، بمعنى آخر قيام الشريك الجديد بدفع مبلغاً للإستثمار اقل من حصة في رأس مال الشركة ، وفي هذه الحالة يعتبر الفرق ناتجاً عن وجود تضخم في قيمة الأصول وأن النقص يعادل ما يمكن تحمله الشريك الجديد من الخسائر الراسمالية الناتجة ن هذا التضخم .

ثانياً : إستثمار أموال جديدة على أساس فعلي

في هذه الحالة يتم إعادة تقدير الاصول والخصوم قبل إنضمام الشريك الجديد حتى تظهر رؤؤس أموال الشركاء القدامى على حقيقتها ، وهنا يقدم الشريك الجديد ما يعادل تماماً حصة في صافي أصول الشركة بعد إعادة تقديرها ، بمعنى آخر لا يوجد مجال لشهرة المحل أو إحتياطي تضخم الأموال .

وعلى المحاسب إتباع الإجراءات التالية عند إستخدام هذه الطريقة .

١- يفتح حساب إعادة تقدير أو حساب أ.خ إعادة التقدير والرصيد الناتج عنها سواء تمثل ربح إعادة التقدير أو خسائر إعادة التقدير يتم ترحيلها إلى حساب رأس مال الشركاء القداماء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

٢- الإحتياطيات وغيرها من الأرباح والخسائر المرحلة من سنوات سابقة ترحل إلى حساب رأس مال الشركاء القدامى أو حساباتهم الجارية حسب الإتفاق

ويتم عمل القيد التالي

من حـ / الخزينة أو البنك أو الاصول الاخرى
إلى حـ / رأس مال الشريك الجديد

وفي الختام لا يسعني إلى أن اتقدم بالشكر لقراء المجلة الكرام وإلى لقاء كرة أخرى في العدد القادم وإلى أن نلتقي أستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه

رئيس تحرير المجلة
وائل مراد

خطوات العمل المتعلقة بفتح الإتمادات الإئتمانية / إستيراد

خطوات العمل المتعلقة بفتح الإتمادات الإئتمانية / إستيراد

أولاً: بالنسبة للإتمادات الإئتمانية اطلاع من موارد السوق الحرة للبنك أو من موارد العميل بالعملاء الحرة:

إجراءات تمهيدية:

أ - تستوفي الملاحظات العامة السابق ذكرها في الفصل الرابع حسب الحالة.

ب- يحرر كشف علي النموذج المعد ويتم التأشير عليه من لجنة السوق الحرة بفرع المعاملات الدولية بما يفيد سماح موارد السوق الحرة بالبنك بحجز قيمة الإتماد الإئتماني المراد فتحه وذلك بالنسبة للإتمادات الإئتمانية التي سيتم فتحها من موارد السوق الحرة.

ج - ١- تحرر مذكرة إلي الجهة المختصة بإمسك حسابات العملاء بالعملة المحلية أو الأجنبية حسب الحالة لحجز قيمة الإتماد الإئتماني والعمولات والمصاريف والتأشير عليها بما يفيد الحجز.

٢- في حالة إذا كان حساب العميل (بالعملة المحلية أو الأجنبية) ممسوك طرف فرع آخر من فروع البنك (خلاف الفرع فاتح الإتماد الإئتماني) يلزم ورود تفويض من الفرع بالخصم علي حساب العميل طرفه بقيمة الإتماد الإئتماني والعمولة والمصاريف عند فتح الإتماد الإئتماني حسب الحالة.

د - ١- إذا كان للعميل تسهيل ائتماني ساري المفعول طرف الفرع فاتح الإتماد الإئتماني يجب التأكد من سماح مركز التسهيل الائتماني للعميل بفتح الإتماد الإئتماني.

٢- في حالة إذا كان للعميل تسهيل ائتماني طرف فرع آخر من فروع البنك (خلاف الفرع فاتح الإتماد الإئتماني) يجب أن يتضمن تفويض الفرع أن مركز التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل تسمح بفتح الإتماد الإئتماني مع تفويضه بالخصم علي حساب العميل طرفه طبقاً لشروط التعامل.

هـ- تحرر مذكرة إلي إدارة العلاقات الخارجية بفرع المعاملات الدولية يذكر بها بيانات الإتماد الإئتماني الأساسية لتحديد اسم المراسل الذي يفتح الإتماد الإئتماني عن طريقه ADVISING BANK وبعد التأشير عليها ترسل إلي إدارة مراكز المراسلين بفرع المعاملات الدولية لتحديد اسم المراسل الذي سيقوم بمقابلة المدفوعات REIMBURSING BANK.

خطوات فتح الإتماد الإئتماني:

١- يتم إدخال جميع بيانات الإتماد الإئتماني علي الحاسب الآلي.

أ - يتم طباعة تلخيص للمراسل المفتوح عليه الإتماد الإئتماني إما مختصراً يتضمن البيانات الأساسية للإتماد الإئتماني ويشار فيه أن التفاصيل سترسل بالبريد السريع أو الجوي أو طباعة تلخيص بكافة تفاصيل الإتماد الإئتماني ويعتبر الأداة المنفذة للإتماد الإئتماني ويجب أن ينص فيها علي ذلك



THE OPERATIVE

CREDIT INSTRUMENT وذلك حسب طلب العميل في هذا الخصوص .

ب- يتم طباعة خطاب الإتماد الإئتماني (MAIL CONFIRMATION) ويرسل بالبريد السريع أو الجوي للمراسل بكافة تفاصيل الإتماد الإئتماني (يوضح به المستندات المطلوبة والشروط بالتفصيل) وفي حالة ما إذا كان قد سبق إبلاغ المراسل بفتح الإتماد الإئتماني بواسطة تلخيص مختصر فيجب الإشارة في خطاب الإتماد الإئتماني إلي ما يفيد أنه تعزيزاً للتلخيص السابق إرسالها إليه بتاريخ ... وذلك تلافياً للتكرار وتجنب المسؤولية.

ج- في حالة ما إذا كان الإتماد الإئتماني يفتح بالسويقت يتم طباعة الرسالة (PRE-ADVICE OF A DOCUMENTARY CREDIT) في حالة ما إذا كان مختصر أو الرسالة (ISSUE OF A DOCUMENTARY CREDIT) إذا كان كامل التفاصيل بالسويقت.

٢- يراعي عند إبلاغ المراسل المفتوح عليه الإتماد الإئتماني ADVISING BANK/ CONFIRMING

دي (BANK) بشروط وتفاصيل الإتماد الإئتماني أن تحدد له بوضوح طريقة الدفع وهي عبارة عن تفويضه بتغطية مدفوعاته عن الإتماد الإئتماني بالسحب بواسطة التلخيص أو السويقت عند تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الإتماد الإئتماني علي المراسل المفوض بمقابلة مدفوعات الإتماد الإئتماني (REIMBURSING BANK) والذي يجب أن يذكر اسمه وعنوانه بوضوح وأن يوضح له أيضاً أنه تم تفويض ذلك المراسل بمقابلة مدفوعاته.

٣- في حالة ما إذا كان المراسل المفتوح عليه الإتماد الإئتماني هو نفس المراسل الذي سيقابل المدفوعات (ADVISING AND REIMBURSING BANK IN SAME TIME) فيجب أن يوضح له في التلخيص أو السويقت أو التعزيز الكتابي «حسب الحالة» ما يفيد تفويضه بخصم قيمة مستندات الشحن علي الإتماد الإئتماني وقت تقديمها مطابقة لشروط الإتماد الإئتماني وكذا العمولات والمصاريف «إن وجدت» المتعلقة بفتح الإتماد وذلك خصماً من حسابنا طرفه مع إخطارنا بذلك في حينه.

٤- يحرر تلخيص أو سويقت رسالة (AUTHORISATION TO REIMBURSE) للمراسل الذي يقابل المدفوعات (REIMBURSING BANK) والمحدد سلفاً بمعرفة الجهة المختصة بإمسك حسابات مراسلي البنك في الخارج

(فرع المعاملات الدولية) تتضمن رقم الإتماد الإئتماني ومبلغه وتاريخ انتهاء سريانه واسم المراسل المفتوح عليه الإتماد الإئتماني (ADVISING BANK) والطرف الذي يتحمل عمولات ومصاريف البنك الذي يقابل المدفوعات مع تفويضه بمقابلة مسحوبات ذلك المراسل وذلك بالخصم علي حسابنا طرفه.

ويجب مراعاة أن يتم إخطار ذلك المراسل الذي سيقابل المدفوعات بأي مد أجل للإتماد الإئتماني أو أي زيادة أو أي تخفيض في قيمته مستقبلاً حتى يكون علي علم بما يطرأ علي الإتماد الإئتماني أولاً بأول.

٥- يخطر العميل المقدم طلب فتح الإتماد الإئتماني وذلك علي النموذج المخصص لذلك وعلي أن يرفق بالإخطار صورة من الإتماد الذي تم فتحه وذلك لمراجعته بمعرفته وموافاة البنك بأية ملحوظات له عليه إن وجدت بغرض إمكان تدارك إجراء أي تعديل مطلوب في الوقت المناسب، وفي حالة قيام جهة محلية

بالتقدم بطلب فتح الإتماد الإئتماني لحساب جهة محلية أخرى «البضاعة مستوردة لحسابها» يجب أن ترسل أيضاً صورة من هذا الإخطار مرفقاً بها صورة من الإتماد الإئتماني الذي تم فتحه إلي الجهة المستوردة البضاعة لحسابها.

وفي حالة عدم وضوح التعليمات بأوراق فتح الإتماد الإئتماني المتعلقة بتحديد الجهة المخول لها إدخال تعديلات علي الإتماد أو استلام مستندات الشحن عند ورودها فيجب الإشارة إلي ذلك في إخطار فتح الإتماد الإئتماني وطلب تعليمات صريحة في هذا الشأن تحديداً للاختصاص وتجنباً للمسئولية.

٦- في حالة طلب العميل إجراء التأمين بواسطة البنك تتخذ إجراءات التأمين محلياً علي البضاعة موضوع الإتماد الإئتماني لصالح البنك وذلك بالنسبة للإتمادات الإئتمانية المفتوحة علي أساس فوب أو سي أف ار أو بمعنى أعم الإتمادات الإئتمانية التي لم يتم التأمين علي بضائعها بمعرفة المصدر في الخارج ولن تقدم بوليصة تأمين ضمن مستندات شحنها.

٧- يتم إجراء القيود النظامية والحسابية علي الحاسب الآلي وتحتسب العمولات والمصاريف المتعلقة بفتح الإتماد الإئتماني ويتم طباعة الإشعارات والملاحق اليومية وذلك طبقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن.

٨- تحفظ المستندات المقدمة من العميل لفتح الإتماد الإئتماني بعد استيفاء الدفعة عليها طبقاً للتعليمات وكذلك تحفظ صور كافة المكاتبات والتلخيصات أو السويقتات والإشعارات والملاحق والمذكرات المتعلقة بفتح الإتماد الإئتماني داخل ملف يخصص لذلك يطلق عليه «شميز» (نموذج ١ اعتمادات) ويجب استيفاء كافة البيانات المدونة والمطبوعة عليه من الخارج بكل دقة وكذلك الملاحظات الهامة الواجب مراعاتها. ويجب مراجعة تلك البيانات بمعرفة مراجع إدارة المراجعة المختص والتأشير علي شميز الإتماد الإئتماني بما يفيد ذلك.

٩- تخطر إدارة العلاقات الخارجية علي النموذج المخصص لذلك وذلك للأغراض الإحصائية.

١٠- يسلم ملف الإتماد الإئتماني بعد ذلك لقسم السداد المختص بموجب سركي يخصص لهذا الغرض مع مراعاة أن يتم الاستلام والتوقيع بمعرفة رئيس قسم السداد شخصياً تحديداً للمسئولية.

ثانياً: بالنسبة للإتمادات الإئتمانية في نطاق تسهيلات الموردين من موارد السوق الحرة للبنك أو من موارد العميل بالعملاء الحرة:

إجراءات تمهيدية:

أ - تستوفي الملاحظات العامة السابق ذكرها في الفصل الرابع وكذلك الإجراءات التمهيدية الخاصة بالإتمادات الإئتمانية اطلاع «حسب الحالة».

ب- العمليات التي تنفذ في نطاق تسهيلات الموردين والتي تزيد مدة التسهيلات الممنوحة من المورد والمتعلقة بها عن سنة يلزم تسجيلها بمعرفة العملاء رأساً طرف إدارة القروض والالتزامات بالبنك المركزي المصري والحصول علي موافقتها علي التنفيذ مع تقديم ما يفيد ذلك للبنك وذلك قبل اتخاذ إجراءات فتح الإتمادات الإئتمانية المتعلقة بها.

ج- يراعي أن التسهيل الائتماني الممنوح للعميل يسمح بفتح اعتمادات إئتمانية في نطاق تسهيلات الموردين.

خطوات فتح الإتماد الإئتماني:

تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها في فتح اعتمادات الإئتمانية الاطلاع أرقام ١ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ مع مراعاة الآتي:

أ - في حالة اعتمادات تسهيلات الموردين / دفع أجل:

١- يراعي عند إبلاغ المراسل المفتوح عليه الإتماد (ADVISING / CONFIRMING BANK) بشروط وتفاصيل الإتماد أن تحدد له بوضوح طريقة الدفع وهي عبارة عن تفويضه بتغطيته مدفوعاته عن الإتماد بالسحب في تاريخ الاستحقاق بشرط تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الإتماد علي المراسل المفوض بمقابلة مدفوعات الإتماد (REIMBURSING BANK) والذي يجب أن يحدد اسمه وعنوانه بوضوح وأنه سيتم تفويض ذلك المراسل بمقابلة المدفوعات في تاريخ الاستحقاق (وذلك بالنسبة للإتمادات تسهيلات الموردين - الدفع الآجل المعززة).

- ويراعي عمل سويقت أو تلخيص لمراسل مقابلة المدفوعات قبل تاريخ الاستحقاق بوقت كاف.

٢- في حالة ما إذا كان المراسل المفتوح عليه الإتماد الإئتماني هو نفس المراسل الذي سيقابل المدفوعات (ADVISING AND REIMBURSING BANK IN SAME TIME) فيجب أن يوضح له في التلخيص أو السويقت أو التعزيز الكتابي «حسب الحالة» ما يفيد تفويضه بخصم قيمة مستندات الشحن علي الإتماد الإئتماني في تاريخ الاستحقاق بشرط تقديمها مطابقة لشروط الإتماد الإئتماني وكذا العمولات والمصاريف إن وجدت المتعلقة بفتح الإتماد وذلك خصماً من حسابنا طرفه (وذلك بالنسبة للإتمادات تسهيلات الموردين - الدفع الآجل المعززة).

خطوات فتح الاعتماد المستندي:

تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها في فتح الاعتمادات المستندية اطلاق أرقام ١ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ مع مراعاة الآتي:

- يتم التقدم للبنك المركزي المصري بطلب تسجيل اعتمادات تسهيلات مصرفية قبل فتح الاعتماد.

رابعاً: بالنسبة للاعتمادات المستندية في نطاق القروض الدولية: مقدمة:

إن القروض الدولية تتباين شروطها وظروفها عند استخدامها وطرق الدفع بها بين قرض وآخر أو بمعنى آخر ليست هناك قواعد أو شروط موحدة يمكن تطبيقها على القروض الدولية بكافة أنواعها. لذا ينبغي دراسة شروط كل قرض على حدة دراسة واعية للإلمام بكافة شروطه وتحديد دور كل من البنك فاتح الاعتماد المستندي والمراسل المفتوح عليه الاعتماد المستندي والمستورد بوضوح والتزام كل طرف تجاه الأطراف الأخرى تحديداً للمسئولية مع الأخذ في الاعتبار القواعد والتعليمات التي تصدر من الجهات المختصة والتي تنظم استعمال تلك القروض بالإضافة إلى شروط التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك للعملاء لتمويل تلك العمليات بالعملة المحلية إن وجدت.

خطاب الارتباط (LETTER OF COMMITMENT): هو عبارة عن خطاب يصدر من جهة خارجية أجنبية «بنك أو هيئة أو مؤسسة عالمية... الخ» تتولى مقابلة مدفوعات الاعتماد المستندي المتعلق بالبضاعة المراد استيرادها في نطاق القرض. ويصدر هذا الخطاب باسم المراسل الخارجي السابق إبلاغ تلك الجهات باسمه. وتقوم الجهة الخارجية الملتزمة بتمويل الاعتماد المستندي بتسليم صورة من خطاب الارتباط إلى كل من المراسل الخارجي المختار لهذه العملية وكذلك إلى البنك الذي سيقوم بفتح الاعتماد المستندي مبنياً به كافة التفاصيل مثال ذلك رقم القرض / اسم المراسل الخارجي / اسم البنك فاتح الاعتماد المستندي / قيمة خطاب الارتباط / آخر ميعاد لفتح الاعتماد المستندي / آخر ميعاد للشحن / آخر ميعاد للدفع / المستندات المطلوب تقديمها لصرف مستحقات المورد وباقي الشروط الواجب ذكرها طبقاً للنظام الموضوع في هذا الشأن.

وبمجرد استلام البنك فاتح الاعتماد المستندي لصورة خطاب الارتباط يصبح من حقه فتح الاعتماد المستندي على المراسل المختار بالشروط الواردة بخطاب الارتباط بعد استيفاء الإجراءات الاستيرادية اللازمة في هذا الشأن.

ونوضح فيما يلي بعضاً من نماذج القروض الدولية الأكثر شيوعاً لإيضاح أهم المعالم المميزة لها فيما يختص بعلاقة البنك فاتح الاعتماد المستندي والمراسل الخارجي المفتوح عليه الاعتماد المستندي والصادر باسمه خطاب الارتباط.

١٠- لا ترد كمبيالات مستندية مرفقة بمستندات الشحن الخاصة بالاعتماد المستندي حيث أنه:

- بالنسبة للتسهيلات قصيرة الأجل والتي لا تتعدى مدتها ١٨٠ يوم من تاريخ الشحن يفوض المراسل عند فتح الاعتماد المستندي بسحب كمبيالة على البنك بمستندات الشحن المقدمة من المصدر بكامل قيمتها في حالة عدم وجود عمولة وكيل تجاري أو بصافي القيمة بعد خصم عمولة الوكيل التجاري إن وجدت «حسب الحالة» وذلك نيابة عن البنك وخصم تلك الكمبيالات مع بقائها طرفه مع تحميل البنك فاتح الاعتماد المستندي بفوائد الخصم وعمولة القبول. ومقابل ذلك يقوم المراسل بالدفع للمصدر بقيمة مستندات الشحن المقدمة بالكامل في حالة عدم وجود عمولة وكيل تجاري أو بصافي القيمة بعد خصم عمولة الوكيل التجاري إن وجدت «حسب الحالة».

- بالنسبة للتسهيلات متوسطة الأجل والتي لا تتعدى مدتها ٣٦٠ يوم من تاريخ الشحن يفوض المراسل عند فتح الاعتماد المستندي بدفع قيمة مستندات الشحن المقدمة للمصدر بكامل قيمتها في حالة عدم وجود عمولة وكيل تجاري أو بصافي قيمتها بعد خصم عمولة الوكيل التجاري إن وجدت «حسب الحالة» وذلك خصماً علي ح/ سلفة LOAN A/C يفتح طرفه باسم البنك فاتح الاعتماد المستندي علي أن تسدد الفوائد المدينة المستحقة علي هذا الحساب مع قيمة الالتزام في ميعاد لاستحقاق.

١١- يلتزم العملاء بدفع الغطاءات النقدية طبقاً للتعليمات الصادرة من الجهات المعنية في هذا الشأن وكذلك طبقاً لشروط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم من البنك في هذا الخصوص.

إجراءات تمهيدية:

أ- تستوفي الملاحظات العامة السابق ذكرها في الفصل الرابع وكذلك الإجراءات التمهيدية الخاصة بالاعتمادات المستندية المفتوحة اطلاق «حسب الحالة».

ب- يراعي أن التسهيل الائتماني الممنوح للعميل يسمح بفتح اعتمادات مستندية في نطاق تسهيلات مصرفية.

ج- تقوم إدارة العلاقات الخارجية بفرع المعاملات الدولية بتحديد اسم المراسل مانح التسهيل المصرفي الذي يتم فتح الاعتماد المستندي عن طريقه مع ضرورة تحديد شروط التعامل المتفق عليها مع هذا المراسل من ناحية مدة التسهيلات المصرفية «١٨٠-٣٦٠ يوم» وأساس احتساب معدل الفائدة المدينة L . I. B. O. R OR PRIME والنسبة المئوية للعلاوة الإضافية SPREAD إن وجدت التي يتقاضاها المراسل زيادة عن معدل الفائدة المدينة وكذا معدل مصاريف وعمولات المراسل إن وجدت وكذا أية شروط إضافية يجب ذكرها في مثل هذه الحالات.

ثالثاً: بالنسبة للاعتمادات المستندية في نطاق التسهيلات المصرفية الممنوحة للبنك من مراسليه في الخارج:

يجدر الإشارة فيما يتعلق بالتسهيلات المصرفية إلي ما يأتي:-

١- تتميز التسهيلات المصرفية بقصر مدتها بحيث لا تتعدى مدتها غالباً ٣٦٠ يوماً من تاريخ الشحن.

٢- إن المراسل مانح التسهيل المصرفي والذي يفتح عليه الاعتماد المستندي مباشرة هو نفس المراسل الذي سيتولى الدفع للمصدر عند تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد المستندي أي أنه (ADVISING AND PAYING BANK IN THE SAME TIME)

٣- عند فتح الاعتماد المستندي يفوض البنك فاتح الاعتماد المستندي المراسل مانح التسهيل المصرفي بخصم قيمة الالتزامات في مواعيد استحقاقها من حسابه لديه أو يتعهد البنك فاتح الاعتماد المستندي للمراسل مانح التسهيل المصرفي بتحويل قيمتها له طرف الجهة التي يحددها بمعرفته في حالة عدم وجود حساب جار مفتوح باسمه طرفه.

٤- يقوم المراسل مانح التسهيل المصرفي بتعزيز الاعتماد المستندي عند إبلاغه للمصدر وذلك بناء علي طلب البنك فاتح الاعتماد المستندي باعتبار أنه ملزم بالدفع عند تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد المستندي.

٥- تخلو التسهيلات المصرفية عادة من أي دفعات مقدمة تدفع للمصدر قبل تقديم مستندات الشحن.

٦- يحصل المصدر علي قيمة مستندات الشحن بالكامل عند تقديمها مطابقة لشروط الاعتماد المستندي وفي حالة وجود عمولة وكيل تجاري ينبغي خصمها من القيمة وقبض الصافي.

٧- تأجيل السداد للمراسل لحين ميعاد الاستحقاق قاصر علي العلاقة بين البنك فاتح الاعتماد المستندي والمراسل مانح التسهيل المصرفي فقط باعتبار أنها تسهيلات مصرفية من مصرف إلي مصرف آخر.

٨- تتخذ أسعار الفائدة المدينة العالمية في أسواق العملة المختلفة «طبقاً للاتفاق مع المراسلين» أساساً لاحتساب الفائدة المدينة التي يتقاضاها المراسل مانح التسهيل المصرفي من البنك فاتح الاعتماد المستندي عن المدة من تاريخ الدفع للمصدر وحتى تاريخ الاستحقاق أو السداد «حسب الحالة».

٩- يقوم المراسل مانح التسهيل المصرفي بتمويل الاعتمادات المستندية المفتوحة في نطاق التسهيلات المصرفية مقابل حصوله من البنك فاتح الاعتماد المستندي علي عائد تشغيل أمواله في شكل:

(عمولة قبول كمبيالات (ACCEPTANCE COMMISSION (فوائد خصم كمبيالات (DISCOUNT CHARGES حسب الحالة.

(أو فوائد حساب السلفة (LOAN CHARGES .

ب- في حالة اعتمادات تسهيلات الموردين / قبول:

١- ترد كمبيالات مستندية مرفقة بمستندات الشحن الخاصة بالاعتماد المستندي بقيمة الجزء المؤجل سداده منها ويقوم البنك بقبولها وتعاد للمراسل المفتوح عليه الاعتماد المستندي لتسليمها للمورد لإعادة تقديمها للدفع في مواعيد استحقاقها.

في حالة وجود عمولة وكيل تجاري تحرر الكمبيالة بقيمة الجزء المؤجل سداده من مستندات الشحن مخصوصاً منها عمولة الوكيل التجاري.

٢- المراسل المفتوح عليه الاعتماد المستندي غير ملزم بدفع قيمة الكمبيالات في مواعيد استحقاقها للمورد إلا بعد تحويل قيمتها بمعرفة البنك فاتح الاعتماد المستندي وأيضاً غير ملزم بدفع قيمة مستندات الشحن المؤجل سدادها وقت تقديمها من المورد في حالة الاعتمادات المستندية غير المعززة.

في حالة الاعتمادات المعززة فإن المراسل المفتوح عليه الاعتماد المستندي ملزم بدفع قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط الاعتماد المستندي في تاريخ الاستحقاق.

- يتم إخطار البنك المركزي المصري بعد فتح الاعتماد المستندي بطلب تسجيل اعتمادات تسهيلات الموردين والتي تقل مدتها عن سنة لتسجيلها طرفه.

ويجدر الإشارة فيما يتعلق بتسهيلات الموردين إلي ما يأتي:

١- يجب تجنب استلام العقود المبرمة بين المستوردين والموردين موضوع الاعتمادات المستندية المراد فتحها للأسباب السابق ذكرها ضمن الملاحظات العامة في الفصل الرابع.

٢- تحتسب أسعار العائد المحصل المتعلق بها علي أساس ما تم الاتفاق عليه بين المورد والمستورد في العقد المبرم بينهما في هذا الشأن.

٣- تتميز عادة بالنسبة للتسهيلات طويلة الأجل بوجوب دفعات مقدمة تدفع للمورد عند فتح الاعتماد المستندي وقبل تقديم مستندات الشحن مقابل تقديمه خطاب ضمان بقيمتها بالشروط التي يطلبها المستورد وعليه ينص بالاعتماد المستندي أن لا يتم سداد الدفعة المقدمة إلا بعد قيام البنك بإخطار المراسل باستلام عملاتنا خطاب الضمان وقبوله.

٤- تتوقف نسبة الغطاء النقدي الواجب تحصيله من العملاء في أية مرحلة من مراحل الاعتماد المستندي تبعاً لشروط التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنك لهم في هذا الشأن مع الأخذ في الاعتبار التعليمات الصادرة من الجهات المعنية في هذا الشأن إن وجدت.

٥- عند ورود الكمبيالات قبل ميعاد استحقاقها للبنك لتحصيل قيمتها يتم الخصم علي حساب المستوردين وتحويل القيمة للمستفيد في الخارج والتأشير عليها بما يفيد السداد وحفظها بملف الاعتماد المستندي.

١- قروض المعونة الأمريكية:

AID-AMERICAN INTERNATIONAL DEVELOPMENT يسمح لكافة أصحاب مشروعات وشركات القطاع الخاص المصري استخدام هذا البرنامج. يستبعد من استخدام هذا البرنامج الوحدات الاقتصادية المنشأة في المناطق الحرة أو التي تتجاوز نسبة ملكية شركات القطاع العام بها ٤٠٪ من قيمة رأس المال. غير أنه في بعض الحالات التي يعتبر أن المشروع يخدم بشكل خاص الاقتصاد القومي يمكن بالاتفاق المتبادل بين قطاع التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بوزارة التعاون الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة النظر في حالة زيادة نسبة مساهمة القطاع العام.

إجراءات العرض علي المعونة الأمريكية:

يقوم العميل باستيفاء الآتي:
١- النموذج المعد لذلك (TRANSACTION FORM) واستيفاء توقيعه عليه.
٢- عدد ثلاثة عروض لموردين أمريكيين عن نفس السلعة المطلوب استيرادها ونفس الكمية علي أن يوضح بالفواتير المبدئية اسم وعنوان المورد بالكامل - اسم وعنوان المستورد - كمية ومواصفات البضاعة - رقم السلعة المدرج في الجدول (ب) SCHEDULE (B) NUMBER - شروط التسليم FAS, FOB, CFR, CIF or CIP - بيان بأن كافة السلع أمريكية المنشأ - بالنسبة للعروض المقدمة علي أساس CIF, CFR, CIP وعلي أن تتضمن الفاتورة قيمة السلعة FOB / القيمة التقديرية للنولون / القيمة التقديرية للتأمين / أن الشحن علي مراكب أمريكية / التأمين لدى شركات تأمين قائمة بأمريكا وأن الأسعار لا تتضمن عمولة الوكيل.
في حالة حصول المستورد علي عرض واحد يتعين عليه تقديم خطاب موضحاً به الأسباب التي أدت إلي حصوله علي عرض واحد.
- ترسل المستندات المذكورة إلي هيئة المعونة الأمريكية بالقاهرة للحصول علي موافقتها علي فتح الاعتماد المستندي.

طريقة الدفع:

يذكر ضمن شروط الاعتماد المستندي المفتوح علي المراسل الخارجي الصادر باسمه خطاب الارتباط ما يأتي:
أ - أن يقوم المراسل بطلب التغطية عن مدفوعاته وقت تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد المستندي من هيئة المعونة الأمريكية.
ب- أن يقوم المراسل بفتح حساب خاص مؤقت بأسمنا طرفه AID-SPECIAL TEMPORARY ACCOUNT يتم الخصم عليه بقيمة مستندات الشحن المقدمة مضافاً إليه عمولاته ومصاريفه والفوائد إن وجدت علي أن يسدد رصيد هذا الحساب الخاص المؤقت عن طريق التغطية التي سترد إليه من هيئة المعونة الأمريكية مع إخطارنا بذلك.

ج- أن يذكر رقم خطاب الارتباط LETTER OF COMMITMENT ورقم العملية TRANSACTION NUMBER ورقم الجدول (الإشاري) (B) SCHEDULE الخاص بالسلعة المستوردة وذلك عند طلب التغطية من هيئة المعونة الأمريكية.
د - أن يقوم المراسل بتسليم صورة من المستندات المطلوبة إلي AID عند طلب التغطية منه بغرض سرعة قيام هيئة المعونة الأمريكية بالتغطية تجنباً لأية فوائد تأخير قد يطالب بها المراسل عن الفترة من تاريخ دفعه للمورد وحتى تاريخ استلامه التغطية.

٢- قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

أ - بالنسبة لقيام المراسل الخارجي بتعزيز الاعتماد المستندي للمورد:

يطلب من المراسل ضمن شروط فتح الاعتماد المستندي إضافة تعزيزه للاعتماد المستندي عند استلامه لموافقة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بواشنطن علي مقابلة مدفوعات الاعتماد المستندي QUALIFIED AGREEMENT TO REIMBURSE

ب- بالنسبة لسريان مفعول الاعتماد المستندي:

يذكر ضمن شروط الاعتماد عند الفتح أن الاعتماد المستندي لا يصبح ساري المفعول إلا بعد WILL NOT BE OPERATIVE UNLESS استلام المراسل الخارجي المفتوح عليه الاعتماد المستندي موافقة البنك الدولي للإنشاء والتعمير علي مقابلة مدفوعات الاعتماد المستندي.

ج- في حالة وجود دفعة مقدمة بالاعتماد المستندي:

يذكر ضمن شروط الاعتماد المستندي ضرورة قيام المراسل الخارجي بإرسال صورة من الإيصال الموقع عليه من الموردين باستلام الدفعة المقدمة إلي البنك الدولي للإنشاء والتعمير رأساً ADVANCE OR DOWN PAYMENT .

د - بالنسبة لطريقة الدفع:

يذكر ضمن شروط فتح الاعتماد المستندي أن هذا الاعتماد المستندي مضمون GUARANTEED بواسطة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بواشنطن. وبعد مطابقة مستندات الشحن المقدمة عن الاعتماد المستندي والدفع للموردين تطلب القيمة رأساً بواسطة التلكس من البنك المذكور بواشنطن مع ضرورة ذكر رقم القرض.
هـ- يوافي جهاز الاستثمار بثلاث صور من خطاب فتح الاعتماد المستندي ليتولى إرسالها بمعرفته إلي ذلك البنك الذي سيقوم بالسداد.

ملحوظة عامة:

وفيما يختص بعلاقة العملاء بالبنك ففتح الاعتماد المستندي بالنسبة لهذين النوعين من القروض الدولية (قرض المعونة الأمريكية - قرض البنك الدولي للإنشاء والتعمير) يراعى ما يأتي:

أ- أن يكون التزام العميل بالسداد بالعملية المحلية .
ب- تحول المبالغ المسددة من العملاء بالعملية المحلية لحساب البنك المركزي المصري لإضافتها لحسابات وزارة المالية المفتوحة طرفه لهذا الغرض والتي تحددتها التعليمات الصادرة في هذا الشأن.
ج- لا يتحمل البنك ففتح الاعتماد المستندي دفع قيمة مستندات الشحن المقدمة بالعملية الأجنبية المتعلقة بتلك الاعتمادات المستندية المفتوحة في هذا النطاق حيث تتولى السلطات والأجهزة المختصة في الدولة سداد تلك القروض للجهات الخارجية المانحة لها رأساً وذلك في مواعيد استحقاقها وطبقاً للشروط المتفق عليها في هذا الشأن.

٣- قرض البنك الإسلامي للتنمية:

- قام عدد من الدول الإسلامية بتمويل وتأسيس البنك الإسلامي للتنمية وبدأ البنك المذكور تمويل عمليات الواردات اعتباراً من عام ١٩٧٧ سواء علي المدى الطويل أو المتوسط وذلك بما يتفق مع الشريعة الإسلامية ويسمح بتمويل الواردات سواء من دولة عضو بالبنك الإسلامي أو دولة غير عضو وتختلف فترات السداد حسب السلعة والدولة المستورد منها وحسب ما يحدده البنك الإسلامي.

وتنقسم عقود تسهيلات البنك الإسلامي إلي نوعين:

- ١- يقوم البنك الإسلامي بإبرام عقود مع الجهات المستوردة مباشرة عن العمليات التي تزيد قيمتها عن ٣ مليون دولار.
- ٢- يتم إبرام عقود مع البنوك التجارية المصرية لتمويل واردات في حدود مبلغ محدد ويسمى البنك التجاري في هذه الحالة بالوكالة (تم توقيع عقد بين البنك الإسلامي - جدة وبنك مصر بمبلغ ١٠مليون دولار).
- لا تقل قيمة العملية الممولة عن طريق البنك الإسلامي للتنمية عن ٢٠٠ ألف دولار ولا تزيد عن ٢مليون دولار.
- يتم السداد للبنك الإسلامي للتنمية بالعملية الأجنبية بالإضافة إلي هامش ربح وفقاً لما يحدده.
- تحصل عن هذه الاعتمادات المستندية عند الفتح عمولة فتح اعتمادات مستندية بالإضافة إلي عمولة تسهيلات مصرفية (حيث التسهيلات ممنوحة من بنك إلي بنك).
- عند تقديم العميل لطلب فتح الاعتماد المستندي في نطاق هذا القرض يرسل تلكس إلي البنك الإسلامي للتنمية بجدة ببيانات الاعتماد المستندي المطلوب فتحه (اسم المستورد - اسم المصدر - البضاعة - البلد - قيمة الاعتماد المستندي) للحصول علي موافقتهم علي فتح الاعتماد المستندي وتحديد المراسل الذي سيقوم بالدفع خصماً من حساب البنك الإسلامي للتنمية طرفه.

طريقة الدفع:

- يذكر ضمن شروط فتح الاعتماد المستندي بأن هذا الاعتماد المستندي مفتوح بتسهيلات البنك الإسلامي للتنمية بجدة وأن الدفع سيتم بواسطة بنك يحدد بمعرفة البنك الإسلامي للتنمية بجدة.
- يفوض المراسل بالسحب بالتلكس أو السويفت علي البنك الدافع بعد استلامه مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد المستندي مع ضرورة ذكر رقم القرض.
- يرسل المراسل صورة من مستندات الشحن إلي البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

إجراءات تمهيدية للاعتمادات المستندية في نطاق القروض الدولية:

أ - تستوفي الملاحظات العامة السابق ذكرها في الفصل الرابع «حسب الحالة».
ب- أن يكون لدى البنك صورة من خطاب الارتباط الصادر في هذا الشأن «حسب الحالة» موضحاً به أن بنك مصر هو البنك المختص بفتح الاعتمادات المستندية المتعلقة به.
ج- التأكد من أن مركز القرض يسمح بفتح الاعتماد المستندي المطلوب.
د- التأكد من سريان مفعول خطاب الارتباط لفتح الاعتماد المستندي وعدم تعارض مواعيد الشحن والدفع مع مثيلاتها بالاعتماد المستندي المراد فتحه.
هـ- يراعى أن التسهيل الائتماني الممنوح للعميل يجب أن يتضمن فتح اعتمادات مستندية في نطاق القرض المستخدم.

- بالنسبة للاعتمادات المستندية في نطاق التسهيلات الممنوحة من البنك الإسلامي للتنمية تستوفي الإجراءات التمهيدية الخاصة بالاعتمادات المستندية اطلاع «حسب الحالة».

خطوات فتح الاعتماد المستندي:

- تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها في فتح الاعتمادات المستندية اطلاع أرقام ١ و٥ و٦ و٧ و٨ و٩ و١٠ مع مراعاة الآتي:
- ١- بالنسبة للاعتمادات المستندية في نطاق المعونة الأمريكية يتم أخطار الوكالة الأمريكية ووزارة المالية والبنك المركزي المصري علي النموذج المعد لذلك مرفقاً به نسخة من كافة خطابات الاعتماد المستندي الصادرة في نطاق هذا البرنامج فيما لا يتجاوز خمسة أيام عمل من إصدار خطاب الاعتماد المستندي.
- ٢- بالنسبة للاعتمادات المستندية في نطاق قرض البنك الإسلامي للتنمية يتم التقدم للبنك المركزي المصري بطلب تسجيلها.
- تراعي المعالم المميزة السابق ذكرها من قبل فيما يختص بعلاقة البنك ففتح الاعتماد المستندي والمراسل المفتوح عليه الاعتماد المستندي «حسب الحالة».
- يراعى تنفيذ كافة التعليمات الصادرة من الجهات المختصة والمنظمة لاستعمال القرض.

الخاتمة

أرجو أن نكون قد وفقنا في سرد ما يساهم في ثراء معلوماتك أخي وأنتي اختي بما يعود علينا بالفائدة ويساعدنا على التقدم والرقى في مجال عملنا وتحقيق ما نريد .

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

إذا أعجبتك المجلة ووجدت أنك قد استفدت منها وعندك المقدرة المالية لدفع قيمة العدد بما لا يشق عليك يمكنك **إخراج ما يعادل ٢ جنية مصري صدقة لأحد الفقراء والمحتاجين** ولن لا يستطيع أرجو أن يتصدق بابتسامة في وجه أخيه المسلم .



للاتصال بنا



موقع المجلة <http://www.forumarabia.com> - ٢٠٠٧
مدونة المجلة <http://waelmourad-waelv00.blogspot.com>



<https://www.facebook.com/groups/waelmourad>



* هدية العدد



هدية هذا العدد

للحصول على هدية العدد يرجى مراسلتي على إيميلي هذا لإرسال الهدية مباشرة لمن يريدها وكتابة كلمة هدية العدد الرابع عشر في العنوان

elmosaly7@gmail.com

مجلة المحاسب العربي



مجلة المحاسب العربي ، من إعداد / وائل مراد

Jornal Of The Arab Accountant
Prepared by an accountant Wael Mourad